مِن رسائل السيّد المرتضى

- مُقدّمة في الأُصول الاعتقادية
- مسألة وجيزة في الغيبة
- مجموعة في فُنون مِن عِلم الكلام

((طُبعت لمناسبة انعقاد المؤتمر السنوي العلمي الدولي السادس للعتبة المقدسة))

تحقيق

سماحة الشيخ مُحمّد حسن آل ياسين

ديوان الوقف الشيعي

الأمانة العامة للعتبة الكاظمية المقدسة

الشؤون الفكرية والثقافية

١٤٣٦ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (١١٢٠) لسنة ٢٠١٥م

هوية الكتاب

اسم الكتاب: من رسائل السيد المرتضى.

المؤلف: علم الهدى السيد المرتضى.

تقديم وتحقيق: سماحة الشيخ محمد حسن آل ياسين

الطبعة: الثانية.

الناشر: الأمانة العامة للعتبة الكاظمية المقدسة - الشؤون الفكرية والثقافية

المطبعة: دار الكفيل.

التاريخ: ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.

موقع العتبة: www.aljawadain.org للمراسلة: fikriya@ aljawadain.org

من رسائل السيد المرتضى

بِسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الناشر

الحمد لله حمداً متصلاً على كمال نعمائه، وشمول آلائه، وتمام نزول بركاته، لا سيما نعمته العظمى، ورحمته القصوى، وفيوضاته الكُملى، محمد وآل محمد، مصابيح الدجى، وأنوار الورى، وهداة العباد من الضلالة والردى.

وبعد، فإن العلم الذي أنزله الله على الإنسان وميّزه عن باقي خلقهِ هو المائز الذي فُضّل به الناس، وكُرّم به الخلق. لذا كان العالِم في فضله يفوق باقي أهل زمانهِ بذلك التفضيل، وإن كان العلم لا ينفع الإنسان من دون خُلق عظيم ودماثةٍ موصوفة فيه، فالعلم والأخلاق جناحان يرقى بهما الإنسان إلى أعلى مراتب الكمال الإنساني، وعلى اختلاف العوالم التي حلّ وسيحل بها إن كانت مقرونة بالعمل، فكانت هذه هي نقطة البداية التي انطلقت منها العتبة الكاظمية المقدسة، في عقد مؤتمراتها العلمية السنوية، ومنها مؤتمرها السادس هذا الذي كان شعاره (العلماء باقون ما بقي الدهر)، انطلاقاً من قول سيد البلغاء، وأمير الحكماء، أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، فصار شعاراً لهذا المؤتمر العلمي المبارك، الذي يقام لمناسبة الذكرى الألفية لوفاة الشريف المرتضى رحمه الله، وكمشاركة في إثراء هذا المؤتمر العلمي بادرنا إلى إحياء وإخراج هذا السفر الكريم، والذي جمع في طياتهِ أثرين مهمين لعلمين بارزين هما: (السيد الشريف المرتضى) تأليفاً، و (الشيخ محمد حسن آل ياسين) تحقيقاً، فكان المراد أن يعاد نشر هذا الإرث المعرفي كاعتراف منا لصاحب المناسبة السيد المرتضى، وتثميناً لجهود العالِم الفذ الشيخ محمد حسن آل ياسين.

وأرّخ عام وفاته ولده الدكتور محمد حسين آل ياسين بقصيدة عنوانها (سموت ملاكاً)، مطلعها:

أبي هدّني الحزنُ والاشتياق ... فكُن لي المعين على الجمرتين

رحلت وخلّفتني سائلاً ... ليالي والدربَ: أنّى وأين

ومنها:

ستُحشر والنور بين يديك ... قرير فؤاد وروح وعين

مع المصطفى وعليّ ونجليـ ... ـه والتسعة الطهر وُلد الحسين

وتبقى مدى الدهر للناس أرّخ ... «ولياً يُزار مع الكاظمين»

وأعقب: الدكتور محمد حسين (لغة عربية)، والدكتور محسن (هندسة معمارية)، والدكتور محمد (إدارة الأعمال).

٩

مقدمة
في الأصول الاعتقادية
للسيد الشريف المرتضى علي بن الحسين
٣٥٥ – ٤٣٦هـ

من رسائل السيد المرتضى

من رسائل السيد المرتضى

الشريف المرتضى

(كان هذا الشريف إمام أئمة العراق بين الاختلاف والاتفاق، إليه فزع علماؤها، وعنه أخذ عظماؤها، صاحب مدارسها، وجمّاع شاردها وآنسها، ممن سارت أخباره، وعرفت به أشعاره، وحمدت في ذات الله مآثره وآثاره، إلى تآليفه في الدين، وتصانيفه في أحكام المسلمين، مما يشهد أنه فرع تلك الأصول، ومن أهل ذلك البيت الجليل)[1].

هكذا عبر عنه ابن بسام في ذخيرته، ولكنه لم يوفق -حسبما أرى- إلى وضع الصورة القلمية الواقعية لهذه الشخصية الفذّة الكبرى، بالرغم مما تكلفه من تفصيل وتطويل.

والحق إنه ليس من الهين اليسير على القلم -مهما أوتي من السمو في البيان والجمال في التعبير- أن يجلو حقيقة سيدنا (علم الهدى) أمام القارئ الكريم بالصورة المطلوبة المستوعبة، وبالشكل الدال على الواقع الصحيح؛ لأن ذلك يحتاج إلى دراسة كاملة شاملة لهذا (الإنسان الكامل) العظيم، وإلى بحث جميع النواحي التي برز فيها (ابن الحسين) ولمع بها نجمه، ثم استيعاب جميع كتبه ومؤلفاته فهماً واطلاعاً وتدقيقاً، وهذا ما لا يسعه مجالنا الآن -وقد بني على الإيجاز والاختصار-.

وإذا أردنا الغور في أعماق التاريخ لاستخلاص درره المتعلقة بـ(ذي

(١) وفيات الأعيان لابن خلكان ٣/٣.

المجديـــن) فإن ذلك –بمفرده– ليحتاج إلى مجلد خاص به، إن لم نقل مجلدات ومجلدات، وذلك بالنظر إلى كثرة ما دَوَّنه التاريخ عنه في شتى فروعـــه العلمية والأدبية، بحيث لا تفتح أيّ كتاب من كتب الفقه أو التفســـير أو الأدب أو النحو إلا وتـــرى لألاء المرتضى يبهر العيون، ويستهوي الألباب[1].

وأما قائمة كتبه فقد زخرت بالنفيس من البحوث والدراســـات في شـــتى مواضيع العلوم، وســـائر فروع الثقافة الإسلامية في عصره، وقد عدها بعض المؤلفين (٨٧) كتاباً في مختلف العلوم والفنون.

والمؤسف حقاً أن تفقد المكتبة العربية الجديدة عدداً كبيراً من هذا الـــتراث العظيم الخالد، فلا تعثر عليه في ضمـــن مخلفاتها الثمينة التي بقيت حتى اليوم.

وتشاء الصدف الحســـنة أن نعثر على مجموع خطي ثمين، يحتوي على عشـــر رسائل للسيد الشريف المرتضى رضوان الله عليه، فيها ما هـــو علمـــي كلامي، وفيها ما هو أدبي فني، فقررنا أن ننشـــر في كل حلقة من نفائســـنا المخطوطة رسالة من هذه الرسائل الجليلة، فنؤدي

(١) وإليـــك فانظر ما قاله التاريخ في الشـــريف المرتضى على صفحـــات الكتب التالية: دائرة المعارف للبســـتاني، ودائرة المعـــارف لفريد وجدي، ومعجم الأدباء، ووفيـــات الأعيان، وتاريخ بغداد، وتاريخ ابن كثير، والدرجات الرفيعة. وشـــذرات الذهب، ونسمة السحر، وتنقيح المقال، وتاريخ آداب اللغة العربية، والأعلام. وهناك كتب أخرى لم يسمح المجال بذكرها وسطر أسمائها.

بذلك بعض ما يحتمه الواجب علينا من خدمة القارئ العربي الكريم.

والرسالة التي نضعها بين يدي القارئ بعد سطور، بحث في الأصول الاعتقادية الإسلامية بشكل مختصر جميل، يستفيد منه جميع القراء على اختلاف درجاتهم العلمية ومراتبهم الفكرية، حيث كتبت بأسلوب واضح بسيط، وحفلت بالاستدلال المنطقي القريب من الذهن، فجاءت -كما ترى- أفضل الرسائل الموجزة في هذا الموضوع.

أما اسمها فقد جاء فيها هكذا: (مقدمة في الأصول الاعتقادية) ولكنها سميت في الكتب القديمة بـ(الأصول الاعتقادية) كما جاء ذلك في رجال النجاشي وغيره من كتب الرجال وفهارس المؤلفات.

والنسخة المنقول عنها محفوظة في مكتبتي الخاصة، وقد نسخت عن نسخة الحجة الثبت الشيخ محمد محسن الطهراني مؤلف (الذريعة)، ولم نعثر على نسخة أخرى منها لنقارن بينهما، ولكن نسختنا هذه صحيحة -والحمد لله- كل الصحة، فلا تحتاج في الواقع إلى مقابلة أو تصحيح.

وإليك هي:

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم أن أول فعل يجب على العبد من أفعال قلبه، ما هو ذريعة إلى العلم بربه، ولا طريق إلا النظر في حدوث الأجسام وما يجري مجراها، والذي يدل على حدوث الأجسام استحالة خلوها من المعاني المتجددة، وما لم يخلُ من المتجدد يجب أن يكون محدثاً، فإذا ثبت حدوثها فليقس على أفعالنا يعلم أن لها محدثاً.

ولا بد من كونه قادراً؛ لاستحالة وقوع الفعل ممن ليس بقادر.

ولا بد من كونه عالماً؛ لأن الفعل المحكم لا يقع إلا من عالم.

ويجب أن يكون تعالى قادراً عالماً لنفسه؛ لاستغنائه عن غيره.

ولا بد من كونه حياً؛ لحصول الفرق بين من يصح كونه حياً قادراً عالماً ومن لا يصح، ورجوع الفرق إلى من يرجع كونه قادراً عالماً إليه يبطل البيّنة وما في معناها، ورجوعه إلى غيره النفس باطل.

وإذا كان حياً، ولم تكن به آفة، وجب أن يكون سميعاً بصيراً.

ولما تعلق كونه قادراً بكونه موجوداً وجب وجوده.

ولا بد من كونه قديماً، وإلا لم تقف الحوادث على حده.

ووجوب هذه الصفات يدل على أن لها مقتضياً، والمقتضي لذلك صفة ذاته التي خالف بها جميع الذوات.

ويجب أن يكـــون تعالى مدركاً عند وجـــوب المدركات من حيث كونه حياً. وإذا كان عالماً واستحال عليه السهو، كان قد فعل الفعل لغرض يخصه، فلا بد أن يكون مريداً، وإذا ثبت كونه مريداً ثبت كونه كارهاً، واســـتحقاقه لهاتين الصفتين لمعنى ظاهـــر، لتجدد مقتضاهما واستحالة قدم المعنى بوجوب ثبوت حدوثه.

وبطلان حلوله فيه أو في غيره يقتضي وجوده لا في محل.

ولا بد من كونه غنياً؛ لأنه ليس بمحتاج.

ولا يجوز إثبات ما زاد عن هذه الصفات؛ لأنه يفضي إلى الجهالات.

ولا يجوز أن يدرك بشـــيء من الحـــواس؛ لأن ذلك يؤدي إلى قدم المدركات أو إلى حدوثه، وكلاهما باطلان.

فصل: في العدل

يجـــب العلم بأنه تعالى قادر على فعـــل القبيح بثبوت كونه قادراً، ولا يجوز أن يفعله من حيث كان عالماً بقبحه، وقبح ذلك في الشاهد على من له مســـكة من عقله، وبهذا القدر يثق بحســـن جميع أفعاله

وتكاليفه، والطريق إلى إثبات كونه متكلماً السمع، وكلامه محدث؛ لأنه من جنس كلامنا، وإن كان فيه من الآي ما يدل على حدوثه.

فصل: في النبوة

الدليل على نبوة نبينا محمد ﷺ القرآن الذي تحدّى به العرب فعجزوا عن معارضته، مع تقريعه لهم، وتوبيخه إياهم، ومعلوم بقريب من الضرورة اشتهار علو طبقتهم في الفصاحة كالأعشى والمغيرة ومن يجري مجراهما، وعدولهم عن المعارضة يدل على عجزهم، وصرفهم إلى المحاربة يدل على صدقه ﷺ.

فصل: في الإمامة

الإمامة تجب بشرط انتفاء العصمة عن المكلفين، وإلا فلا وجه لوجوبها، والطريق إلى وجوبها العقل بخلاف ما يذهب إليه المعتزلة ومن ضارعهم، ولقد وجبت لقرب المكلفين من الصلاح، وبعدهم من الفساد، فدليل الألطاف متناول لها.

ولا بد من كون الإمام معصوماً؛ وإلا أدّى ذلك إلى أن تكون علة الحاجة إليه فيه، وذلك يؤدي إلى رئيس معصوم يكون رئيساً للكل، وكلاهما باطلان.

وإذا ثبت وجوب الرياسة ووجوب العصمة ثبت إمامة الاثني عشر

الذين أولهم (أمير المؤمنين) ثم (الحسن) ثم (الحسين) ثم (علي) ثم (محمد) ثم (جعفر) ثم (موسى) ثم (علي) ثم (محمد) ثم (علي) ثم (الحسن) ثم (الحجة) صاحب الزمان صلوات الله عليهم أجمعين، لأن من أثبت هاتين المقدمتين وجعل الإمامة في غيرهم يقال إنه خارج عن الإجماع.

وإذا كان ثاني عشرهم قد غاب قطعنا على حسن غيبته لثبوت عصمته.

وحكم من حارب إماماً عادلاً حكم من حارب النبي ﷺ، وتجب محاربته ويستحق الخلود في النار، إلا أن يتوب ويراجع التوبة على شروطها الصحيحة.

فصل: في الوعد والوعيد

يجب العلم بما يستحق على الأفعال التي أمر الله بها، ونهى عنها، فيعلم أن الثواب يستحق بالطاعة إذا فعلت على الوجه الذي أمر الله تعالى به، وأن العقاب يستحق بالمعصية إذا فعلت على الوجه الذي نهى الله تعالى عنه، ومن استحق ثواباً أوصل إليه دائماً، ومن استحق ثواباً وعقاباً وحضر عرصة القيامة فلا يخلو حاله من أن يعفو الله عنه، إمّا ابتداء، أو يشفع فيه النبي ﷺ، فإن له ﷺ شفاعة، وهي حقيقة في إسقاط المضار، ولا يشفع في زيادة المنافع، على ما تذهب إليه

المعتزلة؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن يكونوا شافعين في النبي، بل في جميع الأنبياء صلى الله عليهم، وهذا حد لا يرتكبه إلا مؤف العقل، فاسد التصرف، فإن عُدِمَ ذلك —ونعوذ بالله منه- أوصل إلى ما يستحقه من العقاب، ويعاد إلى الثواب الدائم، بخلاف ما تذهب إليه المعتزلة القائلون بالإحباط، ومن استحق عقاباً فعقابه دائم بلا خلاف، وذلك يختص بالكفار.

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يجبان إذا لم يؤديا إلى الفساد فيهما قلّ بهما أو كثر بهما، والأمر بالمعروف الواجب واجب، والمندوب مندوب، والنهي عن المنكر كله واجب، لأنه ليس في المنكر ما هو مستحب الترك.

ويجب الإيمان بعذاب القبر وبفناء العالم، والإعادة إلى الحساب، والميزان والصراط والجنة والنار، فمن عرف ذلك معرفة صحيحة بتحقيق، كان مستحقاً للثواب، والله أعلم بالصواب، وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين.

(تمت الرسالة)

١٩

مسألة وجيزة في الغَيبة

للسيد الشريف المرتضى

علي بن الحسين

٣٥٥ - ٤٣٦هـ

من رسائل السيد المرتضى

من رسائل السيد المرتضى

(علي بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن ابراهيم بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام).

نقيب العلويين. أبو القاسم الملقب بالمرتضى علم الهدى، السيد المشهور بالعلم، المعروف بالفهم، ولد سنة خمسة وخمسين وثلاثمائة، ومات سنة ستة وثلاثين وأربع مائة)[1].

(هو ذو المجدين، وكانت إليه نقابة الطالبيين، وكان شاعراً كثير الشعر، يعرف النحو واللغة، له تصانيف في علم الكلام على مذهب الشيعة، روى عن جماعة من النحاة العلماء وروي عنه، وكتابه المسمى بالغرر والدرر- وهي مجالس أملاها تشتمل على فنون من معاني الأدب تكلم فيها على النحو واللغة وغير ذلك – كتاب مبدع، يدل على فضل كثير، وتوسع في الاطلاع على العلوم)[2].

(متوحد في علوم كثيرة، مجمع على فضله، مقدم في العلوم، مثل علم الكلام والفقه وأصول الفقه والأدب والنحو والشعر ومعاني الشعر واللغة وغير ذلك. له ديوان شعر يزيد على عشرين ألف بيت)[3].

(١) معجم الأدباء: ١٣/١٤٧.
(٢) أنباء الرواة: ٢/٥٤٨.
(٣) فهرست الطوسي: ٩٩.

ومن بليغ شعره قوله:

يقولون: لا تجزع من الشيء ضلة وأسهمه إياي دونهم تصمي

وما أسرني حلم يفيء إلى الردى

كفاني ما قبل النشيد من الحلم

إذا كان ما يعطيني الحزم سالباً

حياتي فقل لي كيف ينفعني حزمي

وقد جربت نفسي الغداة وقاره

فما شد من وهني ولا سد من ثلمي

وإني مذ أضحى عذابي قراره

أعاد بلى سقم وأجفى بلا جرم[1]

والحديث عن هذا الشريف العظيم حديث متشعب الأطراف، فسيح الجوانب، لا يتسع له مقامنا الضيق المحدود؛ لأن علم الهدى بما منحه الله وأتاه من طول الباع، وعمق الغور، وسعة الأفق، ودقة

(١) معجم الأدباء: ١٣/١٤٩-١٥٠.

التفكـــير، وروعة التعبير، في ســـائر العلوم والفنون، وفي ســـائر أنحاء الثقافة الإسلامية وفروعها المختلفة، لرجل عظيم جدا وإلى حد بعيد، وأنّـــا لهذه الصفحات المختصرة أن تأتي على بعض ما يجب أن يقال فيه فضلا عن كله.

وإذن. فلسنا نقصد من هذه المقدمة سوى التعريف بمؤلف الرسالة بمقدار إجمالي، يدل القارىء علـــى موجز من حقيقته ووزنه العلمي، تاركين التفاصيل لمظانها التاريخة وبحوثها الخاصة.

قد ســـبق لي أن أشـــرت في مقدمة رســـالة الشـــريف المرتضى في الأصـــول الاعتقادية، وقد تم نشـــرها في المجموعـــة الثانية من نفائس المخطوطات- إلى عثوري على مجموع خطي ثمين يضم عدة رســـائل للشريف رضوان الله عليه.

وها أني أقدم اليوم رســـالة أخرى من تلك الرسائل يدور موضوعها وبحثها حول الإمام المهدي عليه السلام الذي تعتقد الشـــيعة الإمامية بحياته وغيبته، وقد ناقـــش المؤلف فيها آراء مخالفيه بالرأي، مناقشـــة مبنية علـــى الأدلة المنطقية العقلية الواضحة. والواقع أننا- الآن- في حاجة ماســـة إلى نشـــر هذا التراث العلمي الدائر، وخاصـــة في مثل هذه المواضيـــع الدقيقة، ومثل هذه الأقـــلام الرائعة، يطلع الجمهور المثقف علـــى آراء الجميـــع، ونظرياتهم الصريحـــة الصحيحـــة في مثل هذه المعتقـــدات، والنســـخة التي طبع الكتاب عليها منقولة عن نســـخة البحاثة الكبير الشـــيخ محمد محســـن الطهراني النجفي التي نســـخها

بخطه عام (١٣٤٨هـ) عن النسخة الأم التي عثر عليها في الكاظمية في ضمن كتب آل الأعرجي، والتي تلفت أخيراً تحت تأثير انفجار خزان للماء أودى بها وبمجموعة أخرى من المخطوطات النادرة. وقد سميت الرسالة في المجموع المخطوط بـ:(مسألة وجيزة في الغَيبة)، وعند رجوعنا إلى فهارس الكتب المؤلفة في عهد الشريف لم نجد هذا الاسم في قائمة كتب الشريف المسجلة هنا، ولكنا رأينا نصاً للشيخ الطوسي يشمل هذه الرسالة ويضمها تحت عنوانه.

يقول الطوسي: (وله.... مسائل مفردات نحواً من مائة مسألة في فنون شتى)[1] وأعتقد أن هذه الرسالة الموجزة من جملة تلك المسائل المشار إليها في الفهرست، خصوصا وأنها مختصرة جدا لا يكاد يصح أن تدعى بكتاب مستقل، ومهما يكن من أمر، فهذه هي الرسالة الثانية من رسائل الشريف المرتضى أقدمها إليك راجيا منك الرضا والقبول.

(١) الفهرست: ١٠٠.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمد مرتبط للنعم، ومستدفع للنقم وصلى الله على خير العرب والعجم، المبعوث إلى سائر الأمم، محمد وعلى آله الطاهرين النسم، الظاهري الفضل والكرم. وبعد.. فإن المخالفين لنا في الاعتقاد يتوهمون صعوبة الكلام علينا في الغَيبة مسؤوليته عليهم، وليس بأول اعتقاد جهل اعتقدوه، وعند التأمل يبين عكس ما توهم.

بيان ذلك..

إن الغَيبة فرع لأصول إن صحت، فالكلام في الغيبة أسهل شيء وأوضحه، إذ هي متوقفة عليها، وإن كانت غير صحيحة فالكلام في الغَيبة صعب غير ممكن. بيان هذه الجملة.. إن العقل يقضي[1] بوجوب الرياسة في كل مكان، وإن الرئيس لابد من كونه معصوماً مأموناً منه كل فعل قبيح، وإذا ثبت هذان الأصلان لم يبقَ إلا إمامة من نشير إلى إمامته، لأن الصفة التي اقتضاها ودل على وجوبها لا توجد إلا فيه، وتساق الغيبة لهذا سوقا ضروريا لا تقرب منه شبهة، فيحتاج أن ندل على صحة الأصلين المذكورين، فنقول: أما الذي يدل على وجوب الإمامة في كل زمان، فهو أنا نعلم بلا طريق للشك علينا أن وجود الرئيس المطاع المهيب المنبسط اليد أدعى إلى فعل

(١) في الأصل: يقتضي.

حسن، وأردع عن فعل القبيح، وأن المظالم بين الناس إما أن ترتفع عند وجود من وصفناه أو تقل، وأن الناس عند الإهمال وفقد الرؤساء يبالغون في القبيح، وتفسد أحوالهم، ويختل نظامهم، والأمر في ذلك أظهر من أن يحتاج إلى دليل والإشارة إليه كافية، فاستقصاؤه في مظانه، وأما الذي يدل على وجوب عصمة الرئيس المذكور فهو أن علة الحاجة إليه موجودة، فوجب أن يحتاج إلى رئيس وإمام كما احتيج إليه، والكلام في الإمام كالكلام فيه، وهذا يقتضي القول بأئمة لا نهاية لها وهو محال، أو القول بوجود إمام فارق عنه على الحاجة. وإذا ثبت ذلك لم يبق إلا القول بإمام معصوم لا يجوز عليه القبيح وهو ما قصدناه، وشرح ذلك وبسطه مذكور في أماكنه. وإذا ثبت هذان الأصلان فلا بد من القول بأنه صاحب الزمان بعينه، ثم لابد- من فقد تصرّفه وظهوره — من القول بغيبته؛ لأنه إذا بطلت إمامة من أثبتت له الإمامة بالاختيار، لفقد الصفة التي دل العقل عليها، وبطل قول من خالف من شذاذ الشيعة من أصحابنا بما صاحبنا كالكيسانية والناووسية والواقفية لانقراضهم وشذوذهم، ولعود الضرورة إلى فساد قوله، فلا مندوحة عن مذهبنا، فلابد من صحته، وإلا خرج الحق عن الإمامة، وإذا علمنا بالسياقة التي ساق الأصلان إليها أن الإمام هو ابن الحسن (عليه السلام) دون غيره، ورأيناه غائبا عن الأبصار، علمنا أنه لم يغب، مع عصمته، وتعيّن فرض الإمامة فيه وعليه، إلا بسبب اقتضى ذلك ومصلحة استدعته، وحال أوجبته، ولم يعلم

وجـــه ذلك مفصلا؛ لأن ذلك مما لا يلزم علمه، وأنت تكلفنا وتبرعنا بذكره كان تفضلاً كما إذا تبرعنا بذكر وجوه المتشـــابه من الآي بعد العلم بحكمة الله تعالى سبحانه كان ذلك تفضلا، فنقول: السبب في الغيبة هو إخافة الظالمين له، ومنعهم يده من التصرف فيما جعل إليه التصـــرف فيه؛ لأن الإمام إنما ينتفـــع به النفع الكلي إذا كان متمكنا مطاعـــاً مخلى بينهم وبين أغراضه، يقود الجنود، ويحارب البغاة، ويقيم الحدود، ويســـد الثغور، وينصف المظلـــوم، وكل ذلك لا يتم إلا مع التمكن، فإذا حيل بينه وبين أغراضه من ذلك سقط عنه فرض القيام بالإمامـــة، وإذا خاف على نفســـه وجبت غيبته، والتحرز من المضار واجـــب عقلا وسمعاً، وقد اســـتتر النبي ﷺ في الشِّـــعب، وأخرى في الغار، ولا وجه لذلك إلا الخوف والتحرز من المضار. فإن قيل: النبي ﷺ ما استتر عن قومه إلا بعد أداء ما وجب عليه أداؤه، وقولكم في الإمام يخالف ذلك، ولأن اســـتتاره ﷺ لم يطاول ولم يتمادَ، واستتار إمامكم قد مضت عليه الشهور، وانقرضت دونه الدهور. قلنا: ليس الأمر على ما ذكرتم؛ لأن استتار النبي ﷺ كان قبل الهجرة، ولم يكن عليه السلام أدى جميع الشـــريعة، فإن معظم الأحكام وأكثرها نزل بالمدينة، فكيـــف ادعيتم ذلك، علـــى أنه لو كان الأمر علـــى ما ادعيتم من تكامل الاداء قبل الاســـتتار لما كان ذلك رافعـــا للحاجة إلى تدبيره وسياســـته، وأمره ونهيـــه، ومن الذي يقول إن النـــبي ﷺ غير محتاج إليه بعد أداء الشـــرع، وإذا جاز استتار النبي ﷺ مع تعلق الحاجة به

لخوف الضرر وكانت التبعة[1] لازمة لمن أخافه وأحوجه إلى الاستتار فساقط عنه، فكذلك القول في استتار إمام الزمان. فأما التفرقة بطول الغيبة وقصرها ففاسدة، لأنه [لا] فرق بين القصير والممتد، وذلك موقوف على علته وسببه، فتطول بطول السبب، وتقصر بقصره، وتزول بزواله، والفرق بينه وبين آبائه عليهم السلام أنه ظاهر بالسيف، ويدعو إلى نفسه ويجاهد من خالفه ويزيل الدول، فأي نسبة بين خوفه من الأعداء وخوف آبائه عليهم السلام لو لا قلة التأمل. فإن قيل: فأي فرق بين وجوده غائبا لا يصل إليه أحد، ولا ينتفع به بشر، وبين عدمه، وإلا جاز إعدامه إلى حين علم الله سبحانه بتمكين الرعية له كما جاز أن يبيحه الاستتار حتى يعلم منه التمكين له فيظهر. قيل له: أولاً نحن نجوز أن يصل إليه كثيرا من أوليائه والقائلين بإمامته، فينتفعون به، ومن لا يصل إليه منهم ولا يلقاه من شيعه ومعتقده إمامته فهم ينتفعون به في حال الغيبة النفع الذي نقول إنه لابد في التكليف منه، لأنهم مع علمهم بوجوده بينهم، وقطعهم على وجوب طاعته عليهم، ولزومها لهم، لا بد من أن يخافوه ويهابوه في ارتكاب القبائح، ويخشوا تأديبه ومؤاخذته، فيقلّ منهم فعل القبيح، ويكثر فعل الحسن أو يكون ذلك أقرب، وهذه جهة الحاجة العقلية إلى الإمام، فهو وإن لم يظهر لأعدائه لخوفه منهم، وسدّهم على أنفسهم طرق الانتفاع به، فقد بينا في هذا الكلام الانتفاع به لأوليائه على الوجهين المذكورين،

(١) في الأصل: البعث.

علـى أنّا نقول: الفرق بين وجـود الإمام وغيبته من أجل الخوف من أعدائه، وهو يتوقع في هذه الحالة أن يمكنوه فيظهر ويقوم بما فوّض الله إليـه وبين عدمه جلي واضح، لأنه إذا كان معدوماً كان [ما] يفوت العباد من مصالحهم، ويعدمونه من مراشـدهم، ويحرمونه من لطفهم، منسـوباً إلى الله سـبحانه لا حجة فيه على العباد ولا لوم، وإذا كان موجوداً مسـتتراً بإخافتهم إياه، كان مـا يفوتهم من المصالح، ويرتفع عنهم من المنافع منسـوباً إليهم، وهم الملومون عليه، والمؤاخذون به، على أن هذا ينعكس عليهم في استتار النبي ﷺ. فأي شيء قالوه فيه أجبناهم بمثله هنا، والقول بالحدود في حال الغيبة ظاهر، وهو أنها في حياة فاعلها وحياتها، فإن ظهر الإمام —والمستحق للحدود باق وهي ثابتة عليه بالبينة أو الإقرار– استوفاها منه، وإن فات ذلك بموته كان الإثم على من أخاف الإمام، وألجأه إلى الغيبة، وليس تنسـخ الشريعة في إقامة الحدود؛ لأنه إنما يكون نسـخاً لو سـقط فرض إقامتها مع التمكين وزوال الأسباب، والله المستعان وبه التوفيق.

(تمت الرسالة)

من رسائل السيد المرتضى

٣١

مجموعة
في فنون من علم الكلام
للسيد الشريف المرتضى علي بن الحسين
٣٥٥ - ٤٣٦هـ

من رسائل السيد المرتضى

من رسائل السيد المرتضى

الشريف المرتضى

(أبـــو القاســـم المرتضى. حاز من العلوم مـــا لم يدانه فيه أحد في زمانه، وسمع مـــن الحديث فأكثر، وكان متكلماً شـــاعراً أديباً عظيم المنزلة في العلم والدين والدنيا)[١].

(كان نقيـــب الطالبيـــين، وكان إمامـــاً في علم الـــكلام والأدب والشـــعر... وله تصانيـــف على مذهب الشـــيعة، ومقالة في أصول الدين، وله ديوان شعر كبير)[٢].

(شـــيخ الشيعة ورئيسهم بالعراق... كان إماماً في التشيع والكلام والشعر والبلاغة، كثير التصانيف، متبحراً في فنون العلم)[٣].

(قد انتهت الرياســـة اليوم ببغداد إلى المرتضى في المجد والشـــرف، والعلم والأدب، والفضل والكرم، وله شعر في نهاية الحسن)[٤].

ومن روائع شعره قوله:

أهـلاً بـطيـف خيـال مانعـةٍ لنـا

يقظى ومفضلـــةٍ علينا في الكرى

---

(١) رجال النجاشي: ١٩٢.
(٢) وفيات الأعيان: ٣/٣.
(٣) شذرات الذهب: ٣/٢٥٦.
(٤) تتمة اليتيمة: ١/٥٣.

جزعت لوخطات المشيب وإنما

بلغ الشباب مدى الكمال فنوّرا

زمن الشبيبة لا عدتك تحية

وسقاك منهمر الحيا ما استغزرا

فلطالما أضحى ردائي ساحباً

في ظلك الوافي وعودي أخضرا

أيام يرمقني الغزال إذا رنا

شغفاً ويطرقني الخيال إذا سرى[1]

ويقول -منها- مفتخراً:

قومي الذين -وقد دجت سبل الهدى-

تركوا طريق الدين فينا مقمرا

(١) ديوان المرتضى: ١/٢-أ (مخطوط بمكتبتي الخاصة).

كم فيهم من قسورٍ متخمطٍ

يردي—إذا شاء- الهزبر القسورا

متنمر والحرب إن هتفت به

أدنه بسام المحيا مسفرا

جمعوا الجميل إلى الجمال وإنما

ضموا إلى المرأى الممدح مخبرا[1]

ويقول في قصيدة أخرى:

أما الشباب فقد مضت أيامُه

واستُلَّ من كفي —الغداة- زمامُه

عوجا نحيي الربع يدللنا الهوى

فلربما نفع المحبَّ سلامه

واستعبرا عني به إن خانني

جفني فلم يمطر عليه غمامه

(١) ديوان المرتضى: ١/٢-أ.

دمن رضعت بهنَّ أخلاف الصبا

لـو لم يكن بعـد الرضاع فطامه

ولقـد مررت على العقيق فشفَّني

أن لم تغن علـى الغصون حمامه

وكـأنـه دنـف تـجلّد مؤنسـاً

عـوّادَه حتى اسـتبان سـقامه

مـن بعـد ما فـارقتـه فكأنـه

نشـوان تمسـح تربـه آكامـه

مـرح يـهـز قنـاتـه لا يأتـلـي

أشـرُ الصبـا وغرامـه وعرامـه

تندى على حـر الهجيـر ظلالـه

ويضيء في وقت العشـي ظلامه

وكـأنـما أطـيـاره ومياهـه

للنازليـه قيانـه ومدامـه

وكـأن آرام النسـاء بـأرضـه

للقانصـي طـرد الهـوى آرامه

وكأنـما بـرد الصبـا حـوذانـه

وكأنما ورق الشـباب بشـامه[1]

ونظراً لعدم اتسـاع هـذه الصفحات المحدودة لبيـان مكانة هذا الشريف العظيم في العلم والأدب، ومنزلته في الفضل والعبقرية، وعلو كعبه في سائر فروع الثقافة ومجالات البحث وأنحاء الفكر.

بالنظـر لذلك كله نعتذر عن التفصيل والإسـهاب في ترجمة هذا الرجل الفذ، مكتفين بهذه الإشارة الموجزة والتقديم المختصر.

والرسالة التي نقدمها اليوم رسالة ثمينة جداً في أسلوب بحثها وتنوّع مواضيعها، وهي منقولة عن نسخة العلامة البحّاثة الشيخ محمد محسن الطهراني المخطوطة بيده عام (١٣٢٩هـ) عن النسخة الأم التي أشرنا

(١) ديوان المرتضى: ١/١٠-ب.

إليها في مجموعاتنا السابقة من هذه السلسلة[١].

ولم نجد اسم هذه الرسالة في كتب التراجم والتاريخ بالشكل المثبت على غلافها، ولكني رأيت في قائمة مؤلفات المرتضى: (مسائل مفردات في فنون شتى)[٢]، و (المسائل الكلامية)[٣]، وأعتقد أن هذه الرسالة مرتبطة بأحد هذين الكتابين في واقعها، ولكنها أفردت بعد ذلك نتيجة لتصرف بعض الناسخين، ولعلها بالكتاب الأول ألصق، وإلى تسميته أقرب.

(١) نفائس المخطوطات: ٨،٤.
(٢) فهرست الطوسي: ١٠٠.
(٣) الغدير: ٤/٢٣٣.

بسم الله الرحمن الرحيم

سُئل المرتضى علم الهدى —رضي الله عنه— عن أنَّ الله تعالى خلق الخلق لينفعهم، تفضلاً منه، ولطفاً لهم وإحساناً إليهم، إذ أخرجهم من العدم إلى الوجود، فمن أيّ وجه توجَّه إليهم الوعيد؟

الجواب: قال المرتضى —رضي الله عنه—:

إنَّ الله تعالى لما خلق الخلق، [و] أخرجهم من العدم إلى الوجود تفضلاً منه، أنعم عليهم بكمال العقل ليعرفوا خالقهم، فاستحق لذلك منهم الشكر، فلم يعلموا بما يشكروه، فحين علم استحقاق وجوب الشكر عليهم، وعلم —سبحانه— عدم معرفة الشكر منهم، لطف لهم بأن كلّفهم عبادته، إذ لا شكر أوفى من العبادة، ثم أوجب تعالى لهم على نفسه عند القيام بعبادته جزيل الثواب بالنعيم الدائم نعمةً أخرى مجددة عليهم، ثم لطف لهم جلّ اسمه —إكمالاً لنعمته عليهم— بأن زجرهم عن فعل المعاصي وتوعدهم عليها، رغبةً منه لهم في طاعتهم، فلما سبق علمه فيهم أن لا يقوموا بذلك إلا بواسطة؛ لَطُفَ بهم في إنفاذ الرسل إليهم مبشرين ومنذرين ومؤذنين، وشرع لهم الشرايع، وسهّل لهم سبيلها، وأزاح جميع علّتهم فيها، اختباراً لهم، وتأكيداً للحجة عليهم أن يقولوا: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا

نَذِير﴾[١]، فحسن إذ ذاك موضع النعم بالإطلاق، ووجب الثواب لأهل الطاعات، والعقاب لأهل المعاصي، ثم أجّلهم إلى وقت معلوم يستوفي منهم ما وجب له من القصاص بما تواعدهم عليه من فعل المعاصي، ويوفيهم أجورهم على ما أوجبه لهم على فعل الطاعات مما وعدهم به وأوجبه على نفسه عز وجل، وهذا فعل العادل البرّ الرؤوف الرحيم بعباده، وفي هذا القدر مقنع وكفاية لمن <عسى>[٢] أن يتدبر، ومن أراد الزيادة فليطلبه في كتاب (الذخيرة) يجده مستوفىً في الشرح إن شاء الله تعالى وتقدس.

وقال أيضاً في كتاب (الذخيرة):

نقول: إن الآلام الشاقة والأمراض الشديدة والمصائب المؤلمة تنزل بالأنبياء ومن علمت طهارته من المؤمنين الصالحين والزهّاد، ومن[٣] يجب علينا مدحه وتعظيمه، وذلك دليل على بطلان قول من ذهب إلى أن الآلام لا تكون إلا عقوبة، إذ بطل ما ادعوه من أن الأنبياء تقع منهم المعصية قبل النبوة فيعاقبون بها في حال النبوة، والحجة عليهم في ذلك أنهم لو كانوا يواقعون المعصية قبل النبوة لم يخلوا من أحد أمرين عند حال النبوة:

---

(١) سورة المائدة – ١٩.
(٢) في المخطوط: على.
(٣) في المخطوط: ومن.

إما أن يكونوا منها تائبين، أو عليها مصرّين.

فإن كانوا تابوا منها فلا يحسن إيلامهم لا سيما عند من زعم أن الألم لا يحسن أن يقع إلا مستحقّاً، وإن كانوا مصرّين على المعصية فقد استحقوا منا الذم والإهانة في حال النبوة، ولا يبلغ إلى هذا الحد محصّلُ جملةٍ.

وقال -رضي الله عنه-:

كل ألم يبتدئ الله تعالى به في عاقل مكلف، أو من ليس كذلك من طفل أو بهيمة، ولا يكون واقعاً عن[1] سبب يقتضيه في العادة من فعل العبد، فعوضه عليه تعالى، ليخرج بالعوض من أن يكون ظالماً، وكذلك كل ألم فعل بأمره وإباحته وإلجائه إليه ولم يكن مستحقّاً كالحدود فإن عوضه عليه تعالى، لأنه على هذه الأحوال كلها جارٍ مجرى فعله، ولا يجوز أن يكون[2] العوض عن الذبح للبهيمة -إذ كان بأمره تعالى- على الذابح دونه.

وقال -رضي الله عنه- في النبوّات:

اعلم أن وصفنا الرسول في أصل اللغة بأنه رسولٌ أنَّ مُرْسِلاً أرسله،

(١) في المخطوط: عند.
(٢) في المخطوط: تكون.

ومن جهة التعارف لا بدَّ من اشتراط قبول المرسَل؛ لأنهم لا يكادون يسمونه رسولاً بأن يرسله مرسِل من غير أن يعلموا منه القبول لذلك، وهذه اللفظة وإن كانت من جهة اللغة لا تفيد بأنه رسول الله تعالى، فإطلاقها بالتعارف يقتضي الاختصاص بالله تعالى، ولهذا إذا أطلقوا قال الرسول كذلك لم يفهم منه إلا رسول الله، وجرى مجرى إطلاق (عاصٍ) في اختصاصه بعاصي الله تعالى.

فأما وصفه بأنه نبي، فإن كان مهموزاً فهو من الإنباء والإخبار، وإن كان مشدَّداً غير مهموز فهو من الرفعة وعلو المنزلة -مأخوذ من النباوة- وليس يمتنع وصف الرسول بأنه نبي -بالهمز وغير الهمز-، لأن معناهما معاً مطرد فيه، لكن مع القصد إلى التعظيم لابد من ترك الهمز، و[ليس] كل رفيع القدر يوصف بأنه نبي، بل تختص هذه اللفظة لمن علت منزلته لأجل تكلفه <بأمر>[1] الرسالة وعزمه على القيام بها، والأولى أن يكون هذا اللفظ مختصاً بمن هذه صفته من البشر، بخلاف ما قاله قوم من أن الملائكة توصف به، وإطلاق لفظة نبي -بالهمز وغيره- يحتمل أن يختص بمن <كلّف>[2] برسالة الله تعالى دون غيره، كما قلنا في إطلاق لفظة رسول.

وقال -رضي الله عنه- في بيان حسن بعثة الأنبياء:

(١) في المخطوط: بأول.
(٢) في المخطوط: كمل.

غير ممتنع أن يعلم الله تعالى أن في أفعال المكلف ما إذا فعله اختار عنده فعل الواجبات العقلية أو الامتناع من القبايح العقلية، وفيها ما إذا فعله اختار فعل القبيح والإخلال بالواجب، وإذا علم الله تعالى ذلك فلابدَّ من إعلام المكلف به، ليفعل ما يدعوه إلى فعل الواجب ويعدل عما يدعوه إلى فعل القبيح، لأن إعلامه بذلك من جملة إزاحة علته في تكليفه، وإذا كان تمييز ما يدعوه من أفعاله أو يصرفه لا سبيل إليه باستدلال عقلي، ولم يحسن أن يفعل تعالى له العلم الضروري به، فيجب بعثه من يعلّمه بذلك، وهذا الوجه خاصة هو الذي نقول فيه أن البعثة إذا حسنت له وجبت، وإن الوجوب لا ينفصل من الحسن، و[هو] الذي يدل على[1] العلم بأحوال هذه الأفعال في كونها ألطافاً، لأنّا نعلم ضرورة ما دلّلنا به على أنَّ المعرفة به تعالى لا تكون ضرورة، وإن وقوعها من كسبنا أدخل في كونها لطفاً، وغير ممتنع أن يبعث الله تعالى الرسول لتأكيد ما في العقول في آنٍ لم يكن فيه[2] شرع، وإلى ذلك ذهب أبو علي الجبائي[3]، وغير ممتنع ان يبعث الله نبياً بلا شرع، ويكون العلم بأنه نبي لطفاً ومصلحة لنا.

---

(١) في المخطوط: على أن العلم.

(٢) في المخطوط: منه.

(٣) أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلاّم الجبائي. قطب من أقطاب المعتزلة الكبار، إليه انتهت رئاسة البصريين في عصره، وكانت المعتزلة البصرية في زمانه على مذهبه، ولد عام (٢٣٥هـ) وتوفي عام (٣٠٣هـ) ودفن في (جبا).

راجع: (وفيات الأعيان: ٣٩٨/٣، وتكملة فهرست ابن النديم: ٦، والملل والنحل: ٥٤/١-٥٩، ومختصر الفرق بين الفرق: ١٢١، والكنى والألقاب: ١٢٦/٢).

وقال –رضي الله عنه– في بيان دلالة المعجزة على النبوّة:

لفظة المعجز تنسبي في أصل اللغة عمّن جعل غيره عاجزاً، والقديم تعالى هو المختص بالقدرة على الإعجاز والاقتدار، والمراعى في معنى هذه اللفظة <هو>[1] العرف دون أصل اللغة، ومعنى قولنا: (معجز) في التعارف ما دلّ على صدق من ظهر عليه واختص به، وإنما يدل على ذلك بشرائط:

أولها – أن يكون فعله تعالى.

وثانيها – أن تنتقض به العادة المختصة بمن ظهر المعجز فيه.

وثالثها – أن يتعذر على الخلق فعل مثله، إما في جنسه أو في صفته المخصوصة.

ورابعها – أن يختص بالمدعي على طريق التصديق لدعواه.

وإنما قلنا: إنه لابد من أن يكون من فعله ولم نقل وما يجري مجرى فعله –على ما يمضي في الكتب– لأن المدعي إنما يدعي على الله أنه يصدقه بما يفعله، فيجب أن يكون الفعل القائم مقام التصديق ممن طُلب منه التصديق، وإلا لم يكن دالاً عليه، و[يكون] فعل المدعي كفعل غيره من العباد في أنه لا يدل على التصديق، وإنما يدل فعل

(١) في المخطوط: في.

من ادعي عليه التصديق.

وقــول من يقول: إن القــرآن لو كان من فعل النبي ﷺ لدلَّ على صدقــه كما يدل وهو مــن فعله تعالى، ونقل الجبــال وطفر البحار يدلان علــى النبوة وإن كانا من فعل مدّعي النبوة — ليس بشــيء. لأن القرآن لو كان من فعل النبي ﷺ وخرق العادة لكان المعجز —في الحقيقة- الواقع موقع التصديق هــو اختصاصه له بالعلوم التي تمكن بهــا من القرآن وفعلها فيه، وفي نقل الجبال وطفر البحار المعجز على الحقيقــة هو الإقدار بالقدرة الكثيرة الخارقة للعادة على تلك الأفعال. دون الأفعال نفسها.

وأما الطريق <إلى>[1] العلم بأنه من فعله تعالى فهو أن [يكون] جنساً لا يقدر عليه العباد كالحياة والجسم، أو يقع على وجه مخصوص لا يقــدر على إيقاعه عليه العباد كنقل الجبــال وفلق البحر والكلام الخارق للعادات بفصاحته.

و[إنما] اشترطنا أن يكون المعجز خارقاً للعادات فلأنه إن لم يكن كذلــك لم تقع به دلالة تصديــق، ألا ترى أن مدّعي النبوة لو جعل دلالة صدقه أن تطلع الشــمس من مشــرقها فطلعــت منه لم يكن ذلك دلالة على صدقه، ولو جعل دلالته طلوعها من مغربها فطلعت

(١) في المخطوط: على.

منـــه دلّت على صدقه، والطريق إلى كـــون المعجز خارقاً للعادات أن العادات معلومة مســـتقرة بين العقلاء، وطريق علمها المشاهدة، وقد علم العقلاء أن العادة ما جرت بطلوع الشمس من مغربها، ولا بخلق ولد متحرك من غير ذكر ولا أنثى، فإذا انتقض ذلك وتغيَّر انخرقت به العادة، ولا بد أن تكون العادة مستقرة جارية.

وقـــال –رضي الله عنه– في جواز ظهور المعجزات على أيدي غير الأنبياء:

الـــذي ذهب إليه أصحابنا أن المعجزات يجوز ظهورها على أيدي الأئمـــة عليهم السلام، ويجب ذلك في بعض الأحوال، ويجـــوز ظهورها على أيـــدي الصالحين وأفاضل المؤمنين، وذهـــب كل من خالفنا من فرق الأمة سوى أصحاب الحديث[1] إلى أن المعجزات لا يجوز ظهورها إلا على أيدي الأنبياء خاصة.

والـــذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه أن المعجزات إنما تدل على صدق دعوى تطابقها، فإن ادّعى مدعٍ نبوةً بالمعجزة دلّت على نبوته، وإن ادعى إمامة [فـ] كذلك، وإن ادعى صلاحاً وفضلاً ومقاماً فإنما

(١) أصحـــاب الحديث: (هـــم أهل الحجاز. هم أصحاب مالك بن أنس وأصحاب محمد بن إدريس الشـــافعي وأصحاب سـفيان الثوري وأصحاب أحمد بـــن حنبل وأصحاب داوود بـــن علي بن محمد الأصفهاني؛ وإنما سموا أصحاب الحديث لأن عنايتهم بتحصيل الأحاديث ونقل الأخبار وبناء الأحكام علـــى النصوص؛ ولا يرجعون إلى القياس الجلي والخفي مـــا وجدوا خبراً أو أثراً)، راجع: (الملل والنحل: ١/١٦٠).

تدل[١] على صدقه في ذلك، فلا بد من دعوى صريحة أو مستفادة في الجملة، وظهور المعجز على يد الإمام والعبد الصالح ليس بوجه قبيح، ولا مما يجب أن يقارنه وجه قبيح، ومن ادعى ذلك فعليه الدلالة.

وقال -رضي الله عنه- في أن الأنبياء لا يجوز أن يقع منهم كبير الذنوب أو صغيرها:

المعتزلة[٢] ومن وافقهم من الزيدية[٣] وغيرهم ينفي عنهم الكبائر قبل النبوة وفيها، ويجوّزون منهم الصغاير في الحالين بعد أن لا تكون مستخفّة مرذولة، وأجازت الحشوية[٤] وأصحاب الحديث عليهم الكبائر سوى الكذب في حال النبوة، وجوّزوا الجميع قبل النبوة.

والذي يدل على أن الكذب لا يجوز عليهم فيما يوردونه عن الله

---

(١) في المخطوط: يدل.

(٢) في المخطوط: والمعتزلة، ونظن الواو زائدة من الناسخ. وقد سبق لنا الكلام عن نشأة هذه الفرقة في ص٤٧ من هذه المجموعة [أي المجموعة التي طبعت في هذه الرسالة آنذاك / الناشر].

(٣) الزيدية: فرقة من فرق الشيعة، نسبت إلى زيد بن علي بن الحسين عليه السلام حيث قالت بإمامته وأولويته بها خلافاً لمعظم الشيعة الذي ذهب إلى الاعتقاد بإمامة محمد بن علي الباقر عليه السلام وأولاده السبعة من بعده، والزيدية عدة طوائف وهم عدة طرق: فمنهم جارودية -أتباع أبي الجارود-، وسليمانية -أتباع سليمان بن جرير-، وأبترية -أتباع الحسن بن صالح وصاحبه كثير-.

راجع في تفصيل طوائفهم ومعتقداتهم: (مختصر الفرق بين الفرق: ٣١-٣٥، وفرق الشيعة: ٥٤-٥٩، والملل والنحل: ١/١١٥-١٢١).

(٤) الحشوية: أصحاب الحديث كالثوري وشريك والشافعي وابن أنس ونظرائهم، وإنما سموا بالحشوية لأنهم أهل الحشو والجمهور العظيم.

راجع: (فرق الشيعة:٧).

تعالى هـو المعجز الذي دلّ على صدق دعواه أنه رسـول الله، لأن ظهـور المعجز لدعواه دالٌ على صدقـه، والمعجز لا يظهر إلا بفعل الله تعالى، والله لا يصدق بالمعجز كاذباً عليه فيما يؤديه عنه، والباقي مـن القبايح فالـذي يؤمّن من وقوعه أن تجويـزه عليهم صارف عن قبول أقوالهم ومنفّر عنهم، ولا يجوز أن يبعث من يوجب علينا اتّباعه وتصديقـه وهو على صفة تنفر عنه، فقد جنّب الله الفظاظة والغلظة والخلق المشينة وكثيراً من العلل القبيحة لأجل التنفير، فأولى أن يجنب القبايح كذلك.

وقال — رضي الله عنه-:

أظهر ما اعتمدوا عليه في الدلالة على صحة نبوة النبي ﷺ القرآن الـذي جاء به، وإن كان النظر في باقـي معجزاته يثمر العلم بصحة نبوته، ونحن نقدم الكلام في القرآن:

قد علم كل عاقل سمع الأخبـار ونقل الآثار وخالط أهلها ظهور نبينا بمكة وادّعاءه أنه رسول الله إلينا، وأنه بعث للتنبيه على مصالحنا، وأنـه تحدّى العرب الفصحاء بهذا القرآن الذي ظهر على يده، وقال: إن ربّه أنزله إليه وبعثه به، وإن العرب مع تطاول الأزمان لم يعارضوه، فلما ثبتت هذه الجملة علمنا أنهم عجزوا عن معارضته لتعذّرها عليهم، وأن هذا التعذر خارق للعادة، فلا بد من أحد أمرين:

إمـا أن يكون القرآن نفسـه خـرق العادة بفصاحتـه فلذلك لم يعارضوه.

أو أن يكون الله تعالى صرفهم عن معارضته وأعجزهم، ولولا صرفه لهم عنه لعارضوه.

وأيُّ الأمرين كان فقد ثبتـ[ت] نبوته التي جاء بها، وظهوره بمكة ودعاؤه إلى نفسه لا ينكره عاقل، وأما ظهور القرآن على يده فيجري مجـرى ظهوره ودعائه إلى نفسـه؛ لأن النقل فيهما واحد، والشـك في أحـد الأمرين كالشـك في الآخر، وقد بيّنا في جواب (المسـائل الطرابلسـيات) أن القرآن غير منقوص ولا مغيَّر ولا مبدَّل، وأن العلم بأن هذا القرآن الذي في أيدينا هو الذي ظهر على يد الرسـول ﷺ كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار والوقايع العظام والكتب المشـهورة والأشـعار المرويّة، وذكرنا أن العناية من السـلف اشـتدت بالقرآن، والدواعي توفرت على نقله وحراسته، وبلغت من حفظه ورعايته حداً لم يُبْلَغـه في نقل الحوادث والوقايع والكتب، لأن القرآن معجز النبوة وأصل العلم والشـريعة والأحكام الدينيَّة، وكل شـيء دعا إلى فعل جميع ما تقدم حاصل فيه، وأن علماء السـلف من المسلمين بلغوا[1] في ضبطه وحمايته إذ عرفوا كل شـيء اختلـف فيه من إعرابه وقراءته المختلفـة في حروفه، حتى فرّقـوا بين ما روي وعرف وبين ما لم يذكر

(١) كذا في الأصل، ولعل الصحيح: بالغوا.

ولم يسطر، فكيف يجوز أن يكون مغيَّراً أو منقوصاً مع هذه العناية الصادقة والضبط الشديد، وقد ذكرنا أن القرآن كان على عهد النبي مجموعاً مؤلّفاً على ما هو عليه الآن، ودليلنا على صحة ذلك أنه كان يدرس ويحفظ جميعه في ذلك الزمان، حتى قد عثر على جماعة من الصحابة حفظوه في زمان النبي ﷺ، منهم ابن مسعود[١] وجماعة من الصحابة[٢] كأُبي بن كعب[٣] وغيره، وهذا يدل على أنَّه كان مرتباً مجموعاً غير منثور ولا مبثوث، وقلنا: إنَّ من خالف ذلك من الإمامية والحشوية لا يعدُّ خلافهم[٤] خلافاً، وإنه مضاف إلى قوم من أصحاب الحديث [اعتمدوا] أخباراً ضعيفة ظنوها صحيحة، لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع عليه.

وقال —رضي الله عنه—:

---

(١) عبد الله بن مسعود بن غافل —أو عافل—: شهد مع النبي ﷺ مشاهده، وكان أحد حفاظ القرآن ومن فقهاء الصحابة. توفي عام (٣٢هـ) وهو ابن نيف وستين سنة.
راجع: (الإصابة: ٢/٣٦٠، والاستيعاب: ٢/٣٠٨، والكنى والألقاب: ١/٢٠٧).

(٢) وردت هذه العبارة في الأصل، وأظنها زائدة.

(٣) أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد الأنصاري: أبو المنذر، سيد القراء، شهد العقبة الثانية وبايع النبي ﷺ فيها، ثم شهد بدراً والمشاهد كلها. روى عنه جماعة من الصحابة. توفي عام (٣٠هـ) في بعض الروايات.
راجع: (الإصابة: ١/٣١، والاستيعاب: ١/٢٧ —هامش الإصابة—).

(٤) في المخطوط: لا يعتد بخلافهم.

ممّا[١] عدا القرآن من معجزاته: مجيء[٢] الشـــجرة إليه تخد الأرض خدّاً لما قال لها: أقبلي، ثم عَوْدها إلى مكانها لما قال لها: أدبري.

ومنهـــا —خبر الميضاة، وإنه وضع يده فيهـــا، وكان الماء يفور من بين أصابعه حتى شرب الخلق الكثير من ماء تلك الميضاة وروّوا منها.

ومنها — إنه كان يخطب مستنداً إلى جذع، فلما تحول يخطب على منـــبره حنَّ الجذع إليه كما تحن الناقة، حتى نزل إليه فالتزمه فســـكن حنينه.

ومنها — تسبيح الحصا في كفه.

ومنها — كلام الذراع له، وقولها: لا تأكلني فإني مسمومة.

ومنها — حديث الاستســـقاء، وإن المطر دام فأشـــفق من خراب أبيات المدينة فقال: (حوالينا ولا علينا)، فطلعت الشمس على المدينة والمطر يهطل على ما حولها.

ومنها — ما نطق القرآن [به] من انشقاق القمر وإنه رؤي منقسماً بقطعتين[٣].

---

(١) في المخطوط: فيما.

(٢) في المخطوط: ومجيء.

(٣) راجع في معاجز النبي ﷺ وكراماته المذكورة في امتن كتب السير والتاريخ: كسيرة ابن هشام، والجزء الأول من مناقب ابن شهراشوب، والمجلد السادس من بحار الأنوار، والسيرة الحلبية.

ومنها إخباره بالغيوب الكائنة بعده بزمان، كقوله في عمار: (تقتله الفئة الباغية)[١]، وقوله لعايشة: (تنبحكِ كلاب الحوأب)[٢] وإخباره علياً أنه يقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين[٣]، ويقتل ذا الثديَّة[٤]، فكان ذلك كله على ما أخبره، وقوله لعلي يوم الحديبية في قصة سهيل بن عمرو: (ستدعى إلى مثلها فتجيب على مضض)[٥]، وأمثال ذلك لا يحصى كثرة.

وقال — رضي الله عنه — في من حارب أمير المؤمنين: لا خلاف بين المخلصين والمنصفين من الأمة في أنَّ من حارب أمير المؤمنين وبغى عليه ونكث بيعته ومرق من طاعته وأنكر إمامته فاسق صاحب كبيرة، واختصت الشيعة بتكفير مقاتليه، وحجتها أنَّ من حاربه فهو منكر لإمامته ودافع لها، ودفع الإمامة كدفع النبوة لا فرق بينهما؛ لأن الجهل بالإمامة كالجهل بالنبوة، وكلما يُدَّعى من توبة عايشة[٦]،

---

(١) الحديث في: (سيرة ابن هشام: ٢ ١١٤، والاستيعاب: ٢/٤٧٤، والإصابة:٢/٥٠٦).

(٢) الحديث في معجم البلدان: ٣ ٣٥٦، ونهاية ابن الأثير: ١/٢٦٨، ولسان العرب:١/٢٨٩-طبعة دار بيروت-، والحوأب: موضع بئر في طريق البصرة نبحت كلابه على السيدة عائشة عند مقدمها الى البصرة لحرب علي عليه السلام.

(٣) الحديث في تاريخ بغداد: ١٣ ١٨٧، وكفاية الطالب: ٦٩ــ ٧٠.

(٤) ذو الثدية: حرقوص بن زهير كبير الخوارج، قتل يوم النهروان، راجع: (تاريخ بغداد: ١/١٦٠و١٩٩، والكامل لابن الأثير: ٣/١٧٥، والكنى والألقاب: ٢ ٢٢٠).

(٥) روى المجلسي هذا الخبر في بحار الأنوار: (٢٠/٧١٩) بما لفظه: (قال لك مثلها تعطيها وأنت مضطهد).

(٦) عايشة بنت أبي بكر: ولدت بعد المبعث بأربع سنين أو خمس: وتزوجها النبي ﷺ وهي بنت ست أو سبع، ماتت عام (٥٨هـ) وقيل عام (٥٧هـ). راجع: (الاستيعاب: ٤/٣٤٥، والإصابة: ٤/٣٤٨).

وطلحـــة(١)، والزبير(٢) فهو أمر غير معلوم ولا مقطوع به، فأما المعصية فظاهرة معلومة مقطوع عليها، ولا يجوز الرجوع عن معلوم إلا بمعلوم، وكيف تابت عايشة من حربه وهي تقول وقد بلغها قتله:

فألقت عصاها واستقر بها النـوى

كما قرَّ عيناً بالإياب المســـافر(٣)

ثم قالت: من قتله؟، فقيل: رجل من مراد، فقالت:

فإن يك نائياً فلقد نعاه
غلام ليس فيه التراب(٤)

وقال ـــ رضي الله عنه ـــ:

---

(١) طلحة بن عبيد الله بن عثمان القرشي التيمي، أحد الستة أصحاب الشورى، رماه مروان بن الحكم يوم الجمل بســـهم وقع في ركبته فما زال ينبعث منها الدم حتى مات، وكان ذلك عام (٣٦هـ)، وله من العمر أربع وستون سنة ـ كما في بعض الروايات. راجع: (الاستيعاب: ٢/ ٢١٠، والإصابة: ٢/ ٢٢١).
(٢) الزبير بن العوام بن خويلد القرشي، أحد الستة أصحاب الشورى، حضر الجمل في صف المحاربين لعلي عليه السلام، فناداه علي وانفرد به فذكره أن رســـول الله قال له: (أما أنك ســتقاتل علياً وأنت له ظالم) فانصرف عن القتال فلحقه ابن جرموز فقتله، وكان ذلك عام (٣٦هـ)، وله من العمر ســـت أو ســـبع وستون سنة، راجع: (الاستيعاب: ١/ ٥٦٠، والإصابة: ١/ ٥٢٦).
(٣) ذكر استشـــهاد الســـيدة عائشـــة بهذا البيت كل من الطبري في تاريخه: ٤/ ١١٥، وابن الأثير في تاريخه: ٣/ ١٩٨.
(٤) راجع في بيان موقف السيدة عائشة من قتل علي عليه السلام المصدرين السالفي الذكر، وقد ذكر فيهما استشهادها بالبيت المدون في أعلاه.

الاسمـــاء في اللغة على ضربين: أحدهما ـ [ما] يفيد في المســـمى فايـــدة مخصوصة كقولنا: ضارب وقائم وعالم، ويلحق بهذا الضرب ما يفيد تمييز نوع من نوع. نحو قولنا: إنسان وإرادة وقدرة، وهذا الضرب مفيد لا يجري مجرى اللقب المحض.

والضـــرب الثاني ـ ما لا يفيد، لكن القصد به التعريف. نحو قولنا: زيد وعمرو، وهذه تســـمى ألقاباً وتقام مقام الإشارة. فالأسماء المفيدة ـ وهي الصفات ـ تجري عليه تعالى بحيث اســـتحق معانيها والألقاب المحضة لا يجـــوز إجراؤها عليه؛ لأن الغـــرض في الألقاب الحاجة إلى الإخبار عن الغايب عنّا، لأنّا مع الحضور يمكن أن نخبر عنه بالإشارة إليه، ومع الغيبة لا يمكن ذلك، وهذا غير متأتٍّ في القديم تعالى، لأنا لا نتمكـــن ـ في حالٍ ـ الإخبارَ عنه بالأوصاف التي يختص تعالى بها ولا يشـــاركه فيها مشـــارك، فقبح إجراء اللقب عليه، وقد بيّنا في غير موضع أن قولنا: (شـــيء) ليـــس بلقب ولو كان غير مفيد، لأن هذه اللفظة وضعت في اللغة لِما صح أن يعلم ويخبر عنه.

فيوصـــف تعالى بالوجود وما يرجع إليه، إذا كانت لفظة (موجود) مســـتعملة في ما هو على صفـــةٍ تفارق [ما] يكـــون عليها المعدوم وتصحـــح عليه الصفات الى ذاتـــه، وكان القديم تعالى على مثل هذه الصفة، [وإلا] وجب[1]، أن لا يُسمّى موجوداً بحكم اللغة.

(١) في الأصل المخطوط: فوجب.

ويوصف بالعليّ، لأنه ثابت قيام هذه الصفة مقام موجود.

ويوصف تعالى بأنه كائن- مقيَّداً-، لأن هذه اللفظة تستعمل في الموجود في الكون [و] في المكان.

ويوصف تعالى بأنه قديم، وقد اختلف الناس في [هذه] اللفظة، فقال أبو علي ومن وافقه: إن فايدتها الموجود في ما لم يزل، فعلى هذا لا يستحق هذه اللفظة أن يسمى بها غير الله تعالى، وجنح إلى أن قولهم: (نبأ قديم) و(العرجون القديم)[1] مجاز، وقال آخرون: اللفظة تقتضي المبالغة في وصف القديم، وكان أبو هاشم[2] يقوي هذا وينصره، والصحيح في هذا أنه اختصت بما لا أوَّل لوجوده.

ولا يوصف تعالى بأنه عتيق، لأن أبا علي اعتلَّ في نفي ذلك عنه بأن هذه اللفظة إنما تستعمل فيما حدثت من جنسه أمثالُه، لأنهم يقولون: تمر عتيق إذا طرأ عليه الحديث، ولا يقال في السماء عتيقة لما لم يحدث من جنسها مثلها، وقال أبو هاشم: هي عبارة عما أثَّر في حاله الزمان، وإنما قالوا تمر عتيق لما أثَّر فيه الزمان، لا بحدوث ما هو من جنسه، وقولهم: فرس عتيق يريدون كرم أصله وجودته كما قالوا:

(١) سورة يس - ٣٩ -

(٢) أبو هاشم عبد السلام بن محمد الجبائي: عالم من أعلام المعتزلة. قدم مدينة بغداد عام (٣١٤هـ). كان أكثر المعتزلة في عصره على مذهبه، وكان ذكيا حسن الفهم ثاقب الفطنة. توفي عام (٣٢١هـ)، راجع: (فهرست ابن النديم: ٢٤٧، ووفيات الأعيان: ٣ ٣٥٥، والملل والنحل: ١/٥٤، ومختصر الفرق بين الفرق: ١٢١، والكنى والألقاب: ٢/١٢٧).

البيت العتيق على سبيل المدح والتعظيم.

ويوصف تعالى بأنه باقٍ، ومعناها نفي الحدوث، وأن الموصوف بالحدوث لا يستحق هذه التسمية.

ويوصف تعالى بأنه دائم فيما لم يزل؛ لأن الوجود ثابت له في كل حال، ولا نَصِفُه على الوجه الثاني بأنه لم يزل دائماً؛ لأن الاستقبال ينافي (لم يزل)، لكنّا نقول: لا يزال دائماً.

ولا نصفه بأنه قائماً مطلقاً لأنه يوهم الانتصاب، وإذا وصف بأنه قائم بنفسه فمعناه الاستغناء عن محلٍّ في وجوده.

ويوصف تعالى بأنه سابق وأسبق ومتقدم وأقدم فيما لم يزل.

ويوصف تعالى بأنه أوّل، وقد جاء القرآن به[1]، والفايدة أنه موجود قبل كل موجود.

ويوصف تعالى بأنه لم يزل، وامتنع أبو علي من ذلك وقال: هو كلام غير تام ويجب أن يقرن إليه ما يتم به، ويكون المقرون إليه إثباتا فيقال: لم يزل موجودا وعالما، ولا يقال: لم يزل غير فاعل، لأن قولنا: (لم يزل) نفي، ونفي النفي اثبات.

(١) في قوله تعالى: (هو الأول والآخر والظاهر والباطن)، سورة الحديد-٣-

ويوصف تعالى بأنه قادر في ما لم يزل ولا يزال.

ويوصف بأنه قوي؛ لأن معناه معنى قادر، وإنما وصف الجبل وما أشبهه بأنه قوي لحصول الشدة فيه والصلابة على سبيل التشبيه.

ويوصف بأنه قدير ومقتدر مبالغة في وصفه بالقدرة.

ويوصف بأنه قاهر، على المبالغة في كونه أقدر.

ويوصف تعالى بأنه ملك ومالك، على معنى المبالغة في وصفه بالقدرة، وقد سمّى نفسه بـ(مالك يوم الدين)[1]، بمعنى الجزاء.

ويوصف تعالى بأنه سيد بمعنى أنه مالك؛ لأنهم يصفون مالك العبد بأنه سيده، ويصفون متقدم القوم بأنه سيدهم إذا ملك أمرهم وتدبيرهم.

ويوصف تعالى بالصمد، ولهذه اللفظة معنيان: أحدهما- إنه مالك في مثل معنى سيد فيجري عليه فيما لم يزل. والمعنى الآخر — إنه يصمد إليه في الحاجات.

ويوصف بأنه إله، بمعنى أن العبادة تحق له وإنما تحق له العبادة لأنه القادر على خلق الأجسام وإحيائها والإنعام عليها بالنعم التي

(١) سورة الفاتحة ٤-

يستحق بها العبادة عليها، وهو <جار[١]> كذلك فيما لم يزل، ولا يجوز أن يكون إلهاً للأعراض ولا للجوهر الواحد، لاستحالة أن ينعم عليها بما يستحق بها العبادة.

فأما وصفه بالله ففيه وجهان: أحدهما- أن أصله (لاه) والله هو الإله، فأدخلت الألف والام على لاه فصارت (الله). والوجه الآخر- أن الألف والام أدخلتا على (إله) فصار (الإله)، وخففت الهمزة وأدغمت إحدى اللامين في الأخرى ثقيلة: (الله).

ويوصف تعالى بأنه عزيز، ومعناه أنه مقتدر على الأمور، ولا يلحقه منع واهتضام[٢]، وقد وصفوا الأرض الصلبة بأنها عزاز لشدتها وامتناعها.

ويوصف تعالى بأنه كريم على وجهين: بمعنى أنه عزيز. كما يقال: فلان يكرم على فلان، وفلان أكرم عليَّ أي أعز عليَّ.

والوجه الآخر- بمعنى أنه فاعل للكرم والإنعام.

ويوصف بأنه جبار، ومعناه لا ينال باهتضام، ومع ذلك قالوا نخلة جبارة لما بعد منالها.

(١) في الأصل المخطوط: جال.
(٢) في الأصل المخطوط: والاهتضام.

ويوصف تعالى بأنه مجيد وماجد بمعنى عزيز وكريم، وقد وُصِفَ القرآن بأنه مجيد [١] لما كان لا ينال بنقص ولا تبديل وما جرى مجرى ذلك.

ويوصف تعالى بأنه كبير ومتكبر ومتجبر وعظيم ومتعظم وجليل، وفوائد هذه الأسماء ترجع إلى نهاية المدح والتعظيم.

ويوصف تعالى بأنه علي وعالٍ ومتعالٍ بمعنى أنه قاهر للأشياء قادر عليها، كما قال تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾[٢] أراد تعالى غلب بعضهم بعضا وقهره، وقال: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾[٣] أي قهر أهلها، وقد قيل في معنى متعال: متنزه عن القبايح نحو قوله: ﴿تَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[٤].

ويوصف تعالى بأنه مستول على الأشياء بمعنى القدرة عليها، من قولهم: استولى فلان على البلد إذا قدر عليه وعلى أهله.

ولا يوصف تعالى بأنه مطيق؛ لأن مطيقاً يقتضي الجهد والمشقة، لأنهم يقولون: بلغ هذا جهده وطاقته، ويقول أحدهم: لا أطيق كذا.

(١) في قوله تعالى: (والقرآن المجيد)، سورة ق - ٢-
(٢) سورة المؤمنون - ٩١-
(٣) سورة القصص - ٤-
(٤) سورة النحل - ١-

ولا يوصف بأنه رفيع ولا شريف؛ لأن حقيقتهما ارتفاعه وإشرافه، وقوله تعالى: ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ﴾[١] صفة للدرجات لا له.

ويوصف تعالى بأنه عالم فيما لم يزل ولا يزال.

ويوصف تعالى بأنه عارف؛ لمساواة هذه اللفظة للفظة عالم.

وقال أبو علي: يوصف بأنه داري، واحتجَّ بقول الشاعر:

لاهُمَّ[٢] لا أدري وأنت الداري[٣] والأولى أن لا يطلق هذا عليه.

ويوصف تعالى بأنه بصير بمعنى أنه عالم؛ لأن هذه اللفظة حقيقة في العالم، كما أنها حقيقة في صحة الرؤية.

ويوصف تعالى بأنه حكيم بمعنى أنه عالم كما قال تعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ﴾[٤]، وتفيد هذه اللفظة أنه فعل الأفعال المحكمة. ووصفه أبو علي بأنه رايي، وذكر أن هذه اللفظة تفيد العلم.

ولا يوصف تعالى بأنه طبيب مطلقا، وإن كان الطب <هو>[٥]

---

(١) سورة المؤمن – ١٥ –

(٢) لاهم: أي اللهم.

(٣) ورد هذا الشطر في لسان العرب: ١٨/ ٢٧٨، وتاج العروس: ١٠/ ١٢٦، من دون أن ينسب لقائل، وعجز البيت: (كل أمرئ منك على مقدار).

(٤) سورة ص – ٢٠ –

(٥) في الأصل المخطوط: هذا.

العلم، كقولهم: فلان طب بكذا إذا كان عالما به.

ولا يوصف تعالى بأنه متيقن ولا متبين ولا متحقق؛ لأن فائدة هذه الألفاظ تقتضي الاستدراك.

ولا يوصف تعالى بأنه فَهِم ولا فَطِن؛ لاختصاص فايدة ذلك بإدراك[1] معنى الكلام، ولمثل هذه العلة لا يوصف تعالى بأنه يشعر بالأمور.

ولا يوصف بأنه يحس بالأشياء؛ لأن حقيقة هذه اللفظة تفيد أول العلم بالمدركات، ولا أول <لله>[2] تعالى بما يعلمه.

ولا يوصف تعالى بأنه يشاهد؛ لأن معنى هذه اللفظة يفيد حصول علم عن طريق هو الإدراك، وذلك مستحيل فيه تعالى.

ولا يوصف تعالى بأنه حاذق؛ لأن الحذق في اللغة هو القطع، وإنما يقولون: حذق بمعنى قطع على علمه وفرغ منه.

ولا يوصف بأنه ذكي؛ لأن الذكاء هو سرعة التحفظ والتلقن، وذلك لا يليق به تعالى.

---

(١) في الأصل المخطوط: باستدراك.
(٢) " " ": لكونه.

ولا يوصف بأنه حافظ؛ لعلمه كما يقال: حفظ فلان ماله ومتاعه، ويوصف بأنه حافظ لنا بمعنى الحراسة لنا والدفاع عنا[1].

ولا يوصف بأنه عاقل، لأمرين: أحدهما- إن وصف العلم بأنه عقل على سبيل المجاز والتشبيه بعقال الناقة لأنه يمنع من القبيح. والأمر الآخر- أن العقل فائدته منع النفس مما تشتهيه. وكلا المعنيين لا يجوز على الله.

ويوصف تعالى بأنه حي- إذا كان الحي من لا يتعذر كونه عالما قادرا، ومن لا يصح أن يكون عالما قادرا إلا وهو حي - فـ[لما] ثبت أنه تعالى قادر عالم فواجب أن نصفه بـ( ) لصون المعنى فيه.

ونصفه بأنه راءٍ ومدرك وسامع ومبصر؛ لأن ذلك كله واجب مع كونه حي، وإنما نصفه بذلك بعد وجود المدركات.

ونصفه بأنه سميع بصير فيما لم يزل؛ لأن فايدة ذلك أنه على حال يجب معها أن يدرك المسموعات والمبصرات إذا وجدت، وليس له سبحانه بكونه بصيرا صفة زائدة على كونه حي.

ولا يوصف بأنه ناظر؛ لأن معنى هذه الصفة يفيد تقليب الحدقة في جهة المرء طلبا لرؤيته- وإن وصفناه تعالى [بأنه] ناظر بمعنى راحم إذا قيدناه-.

(١) في الأصل المخطوط: لنا.

ولا يوصف تعالى بأنه شامٌّ ذائق؛ لأن ذلك ليس بعبارة عن الإدراك، وإنما هو[1] عبارة عن تقريب الجسم إلى الحاسة وأنهم يقولون شممته فلم أجد له ريحا وذقته فلم أجد له طعما.

وقال- رضي الله عنه- يوصف تعالى بأنه واحد على معنيين: أحدهما: إنه لا يتبعض ولا يتجزأ. ويقال: واحد بمعنى أنه منفرد بصفات نفسه التي ليست لغيره.

ويوصف بأنه فرد ومنفرد بمعنى أنه منفرد بصفاته.

ولا يوصف تعالى بأنه فرد؛ لأنها لفظة تفيد القلة والاحتقار.

ولا يوصف تعالى بأنه وتر؛ لأنه غير مفيد كونه تعالى واحداً، وإنما يفيد عددا لا نصف له كما يفيد الزوج عددا له نصف، وهذا مستحيل عليه تعالى.

ويوصف بأنه غني بمعنى، ومعنى ذلك أنه غير محتاج ولا تجوز عليه الحاجة.

ولا يوصف بأنه يلتذ ولا يألم ولا يشفق ولا يحذر ولا يخاف ولا يجزع.

(١) في الأصل المخطوط: هي.

ويوصف تعالى بأنه مصيب وحكيم؛ لأن أفعاله كلها صواب وحكمة.

ويوصف بأنه حكيم لا يتخلَّل شيئاً من أفعاله شيء من السفه.

ولا يوصف بأنه نور على سبيل الحقيقة، وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[1] معناه أنه منورها، أو فاعل لأهل السموات والأرض من الدلالة والبيان ما يستضيئون به كما يستضاء بالنور.

ويوصف بأنه هاد؛ لأنه فاعل للهدى الذي هو الدلالة على الحق وتمييزه من الباطل.

وقال -رضي الله عنه-: قد علمنا أنه تعالى لا يفعل شيئاً من القبايح، فيجب أن نصفه بما يقتضي تنزهه عنها، ووصفه[2] تعالى بأنه سبوح قدوس يقتضيان تنزيهه عن كل قبيح.

وقال -رضي الله عنه-: عقلاء سائر المعتزلة تجوِّز أن يقال إن القرآن مخلوق، غير أنهم اختلفوا في معنى الخلق، وقال أبو هاشم: إن أفعال الله كلها مخلوقة، يريد أنها مقصودة ومرادة، وقال: إن الخلق بمعنى التقدير كما قيل: خلقت الأديم إذا قدرت كم يجيء الحد[3]

(١) سورة النور ٣٥

(٢) في الأصل المخطوط: بوصفه.

(٣) في الأصل المخطوط: الخف.

منه، وقال أبو عبد الله البصري[١]: إن الخلق هو الفكر والرويَّة. يقال: خلقت بمعنى فكرت، وكلهم استدلوا بالبيت الذي يدل فيه:

ولأنـــت تفـــري مـــا خـلقـــت

وبعض القوم يخلق ثم لا يفري[٢]

فقـــال أبو علـــي: أراد أنه قدَّر ودبَّر، وقال أبو هاشـــم: إنه قصد وأراد، وقـــال أبو عبد الله البصري: إنه أراد فكَّر فيه وتروَّى، وقال أبو عبد الله: لو لا أن السمع ورد بأن أفعال الله مخلوقة لما أطلت[٣] القول فيه؛ لأن الخلق يقتضي أنها وقعت بفكر وروية، وهذا يســتحيل على الله تعالى، وكلهم أن القرآن مخلوق.

وعندنـــا لا يجوز إطلاق هذه العبارة على القرآن وإن أثبتنا معناها، لأنا نقول: إنه مدبَّر مقدَّر، ويطلق في سائر أفعال الله أنها مخلوقة، ولا نمنع إلا في القرآن وإن كنا نقول إنه محدث، إلا أن [الوصف] بالخلق إذا لم نقيـــد الكلام فإنه يقتضي أنه مكذوب فيه، فلأجل ذلك نمتنع

(١) أبو عبد الله الحسين بن علي بن إبراهيم البصري. إليه انتهت رئاسة المعتزلة في عصره. كان فاضلا فقيها متكلما عالي الذكر نبيه القدر مشـــهورا في البلدان ولا ســـيما خراسان. ولد عام (٨٠٣هـ) وتوفي (٣٦٩هـ) – في أصح الروايات وخلّف عدة مؤلفات. راجع: (فهرســـت ابن النديم: ٢٤٨، وشـــذرات الذهب: ٦٨/٣، وطبقات الفقهاء: ١٢١).

(٢) البيت لزهير بن أبي ســـلمى. أحد الثلاثة المقدمين في الشعر. المتوفى عام (٦٠٩م) وقد ورد البيت في ديوانه: ٩٤، كما ورد في لسان العرب: ٢٠ ١١.

(٣) في الأصل المخطوط: أطلقت.

من إطلاق هذه العبارة؛ لأن العرب تقول: خلق واختلق وخرع واخترع وفعل وافتعل، وكل هـذا يقتضي الكذب، ويقال: قصيدة مخلوقة إذا أضيفت إلى [غير] قائلها، وقال الله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ﴾[1] فنحن نطلق في القرآن أنه محدث لأن الله تعالى قال: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾[2]، ولا نقول: إنه مخلوق، للعلة التي ذكرناها.

وقال -رضي الله عنه- في الرد على اليهود فيما يأبونه من نسخ الشرايع وقالوا هو البداء: النسخ في الشرايع لا يقتضي البداء[3] -كما زعمت اليهود- ، لأن ما يقتضي البداء هو ما جمع شروطا: منها- أن يكون الفعل المأمور به هو المنهي عنه بعينه. ومنها- أن يكون الوجه والوقت واحداً. ومنها- أن يكون المكلف واحداً. فإذا جمع هذه الشروط دل على البداء، والنسخ خلاف ذلك؛ لأن الفعل المأمور به غير المنهي عنه، لأن إمساك السبت المأمور بإمساكه في أيام موسى هو غير ما تناوله النهي عن إمساكه في أيام نبينا، وإذا تغاير الفعلان لم تتكامل شروط ما يقتضي البداء، ويلزم من يعتمد على هذه الطريقة أن لا يميت الله تعالى من أحياه، ولا يغني من أفقره،

---

(١) سورة ص -٧-

(٢) سورة الأنبياء -٢-

(٣) راجع في معرفة معنى البداء وآراء أعلام الشيعة الإمامية فيه: رسالة (البداء) للعلامة الحجة الشيخ محمد الجواد البلاغي رضوان الله عليه وتقديمنا لها، وقد تم نشرها في المجموعة الرابعة من هذه السلسلة.

ولا يشفي من أمرضه، فإذا جاز ذلك وأمثاله ولم يدل على البداء فالنسخ للشرايع مثله لا محالة، وقد ألزموا على هذه الطريقة أن لا تختلف شرايع الأنبياء، وقد علمنا وصحّ لنا اختلافها ولم يكن ذلك بداءً؛ لأن في شريعة آدم تزويج الأخ من الأخت، وفي شريعة إبراهيم إباحة تأخير الختان إلى وقت الكبر، وفي شريعة اسرائيل إباحة الجمع بين الأختين، وهذا كله يخالف شرع موسى عليه السلام.

وقال -رضي الله عنه- [في] أنه تعالى يستحيل عليه الرؤية وساير ضروب الإدراكات: إنه تعالى لو كان مرئيا لوجب أن نراه مع رؤيتنا المرئيات وارتفاع الموانع المعقولات، ولو رأيناه لوجب أن نعلمه ونميزه؛ لأن العاقل يجب أن يعلم ما يدركه إذا زالت وجوه اللبس، ووجوه اللبس لا تجوز على القديم تعالى من حلول ومجاورة ووجود ما يشبهه ويلتبس به. ودليل [آخر] على أنه سبحانه لا يُرى بالأبصار: إن للرؤية بالبصر شرطاً يستحيل عليه فيجب استحالة رؤيته، والشرط أن يكون المرئي أو محله مقابلاً أو حكم المقابل، والذي يدل على صحة هذا الشرط ثبوت الرؤية بثبوته وانتفاؤها بانتفائه، ألا ترى أن الجسم إذا كان غير مقابل لنا لم نره إلا بالمرآة الجاري معها مجرى المقابل.

ودليل آخر هو قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾[1]؛ لأنه تعالى تمدّح في هذه الآية بنفي الإدراك

(١) سورة الأنعام -١٠٣-

عنه الذي هو الرؤية، لأنه خصَّ بآلة البصر التي لا يعقل إدراكها فهي غير الرؤية.

وقال -رضي الله عنه- في أن القرآن لا يوصف بأنه مخلوق: وصف الشيء بأنه مخلوق يفيد أنه وقع من فاعله مقدرا [1]، فلهذا لا يوصف فعل الساهي والنائم بذلك، وليس بمشتق من الخلق الذي هو الإرادة؛ لأنه قد يصفون بذلك من لا يخطر بباله الإرادة ولا الفكر ولا الروية، كما يصفون من فعل بالمحكم من الفعل بأنه عالم من غير خطور العلم بقلوبهم، فالقياس- لو <جرّد>[2] من التعارف- يقتضي وصف القرآن بأنه مخلوق لأنه فعله مقدّرا، لكنهم تعارفوا باستعمال لفظة الخلق في الكلام خاصة إذا كان كذبا أو مضافا إلى غير قائله، فلهذا يقولون في من كذب: خلق واختلق وخرق واخترق وفعل وافتعل، وفي القصيدة: إنها مخلوقة إذا أضيفت إلى غير قائلها، ولا يمكن أحداً أن يروي في العربية وصف كلامه بأنه مخلوق إلا على وجه التكذيب أو ما في معناه، وروي عن أمير المؤمنين عليه السلام في يوم التحكيم أنه قال: (والله ما حكّمت مخلوقا لكنني حكّمت كتاب الله).

وقال -رضي الله عنه- في الرد على أصحاب خلق الأفعال:

(١) في الأصل المخطوط: مفردا.
(٢) " " ": ضرب.

قد بيّنا في باب إثبات المحدث أن التصرف الذي يظهر منا فعل لنا ومحدث منا، وأنه لو لم يكن بهذه الصفة لما وجب وقوعه وانتفاؤه بحسب أحوالنا مع السلامة وارتفاع الموانع، وعلقة أفعالنا بنا معلومة، لحسن المدح على الإحسان والذم على الإساءة، فلو كان لغيرنا لما تعلقت أحكامه بنا ولا حسن مدحنا وذمنا عليه، كما لا يحسن في الخلق والهيئات.

وقال -رضي الله عنه- في نفي كلام القديم سبحانه لا يجوز من عاقلٍ الشك[1] في حدوث كلام الباري سبحانه مع إقراره بأنه من جنس هذه الأصوات؛ لأن إمارة الحدوث في الأصوات المسموعة أقوى وأظهر منها في الأجسام وباقي الأعراض، وكيف يشك محصل في حدوث ما ينقسم ويتجزأ ويتجدد ويضاف إلى العربية وهي متجددة، وقد وصفه الباري سبحانه بأنه منزل ومفعول ومحكم ومحدث، وإنما جاء الخلاف في هذا من قوم مقلدين يأبون النظر ويمتنعون من التأمل.

وقال -رضي الله عنه- في الرد من ادعى النص على أبي بكر: يدل على بطلان من ادعى نص النبي ﷺ على أبي بكر ظهور أقوال وأفعال من أبي بكر تدل على أنه غير منصوص عليه: منها- احتجاجه على الأنصار يوم السقيفة بما رواه عن النبي ﷺ -لما

(١) في الأصل المخطوط: يشك.

نازعوه في الأمر – أنه قال: (الأئمة من قريش)[١]، فلو كان منصوص عليه بها خاصة لاحتج بذلك فكان أبلغ، فإن كان قوله على النبي ما قاله من ذلك يحسم طمع الأنصار في الإمرة فقد طرق لمن لا يستحق الإمرة من قريش أن يطمع فيها، وليست حاله حينئذ كحال أمير المؤمنين عليه السلام في العدول عن الاحتجاج بالنص عليه والإذكار به؛ لأن أمير المؤمنين لم يحضر معهم السقيفة ولا اجتمع معهم، ولا ناظر فيها، ولا نوظر فيها، ولا خاصم، ولا خوصم.

ومن الدليل على عدم النص على أبي بكر قوله يوم السقيفة وقد أشار إلى عمر وأبي عبيدة: بايعوا أيّ الرجلين شئتم[٢]، وقوله- بعدما بويع- لجماعة من المسلمين: أقيلوني أقيلوني[٣]، وكيف يجوز أن يستقيلهم في أمر نص به عليه رسول الله صلى الله عليه وآله.

ودليل آخر –قوله وقد حضرته الوفاة: وددت أنني كنت سألت رسول الله عن هذا الأمر في من هو فكنا لا ننازعه أهله[٤].

ومنها- وقوع أقوال من غيره تدل على فقد النص عليه: منها- قول عمر: كانت بيعة أبي بكر فلتة وقى الله شرها المسلمين فمن عاد

(١) راجع في احتجاج أبي بكر بهذا الحديث: البداية والنهاية لابن كثير ٥/٢٤٤.

(٢) ذكر ذلك كل من الطبري في تاريخه: ٢ /٤٥٨ وأحمد في مسنده: ١/٥٦، وابن قتيبة في الإمامة والسياسة: ٩.

(٣) نقل ذلك ابن حجر في الصواعق المحرقة: ٣٠.

(٤) روى ذلك ابن جرير الطبري في تاريخه: ٢ /٦٢٠.

إلى مثلها فاقتلوه[١]، ولو كان النبي نص عليه بها لم يسمها عمر فلتة ومنها — قول عمر لما طُعِن: إن أستخلف فقد استخلف من هو خير مني- يعني أبا بكر- وإن أترك فقد ترك[٢] من هو خير مني[٣] -يعني النبي ﷺ-، وقوله أيضا لأبي عبيدة: امدد يدك أبايعك فامتنع أبو عبيدة فقال له: ما لك في الإسلام مهمة غيرها[٤].

ودليل آخر — إن النص لو كان صحيحاً على أبي بكر لوقع العلم به والإشاعة بنقله وروايته، كما وقع بكل أمر ظاهر، كنص أبي بكر على عمر، وكنص عمر على أصحاب الشورى، ونظائر ذلك من الأمور الظاهرة الفاشية التي لا يجحدها عاقل، ولا يشك فيها محصل.

وقال —رضي الله عنه- في الرد على من ادعى نص النبي على عمه العباس[٥]: الذي يحكى عن العباسية من النص على العباس في الأخبار التي تعلقوا بها لا نسبة[٦] بينها وبين النص ولا ما أشبهه؛ لأنها

---

(١) راجع في هذا الحديث — بهذا اللفظ أو ما يقاربه- : تيسير الوصول: ٢/٤٤، والكامل: ٢/٢٢١، ونهاية ابن الأثير: ٣/٣١٢، والصواعق المحرقة: ٥و٨.

(٢) في الأصل المخطوط: وأن أنزل فقد نزل.

(٣) نقل ذلك ابن كثير في البداية والنهاية: ٥/٢٥٠.

(٤) المنقول في الصواعق المحرقة: (٧) أن أبا عبيدة قال لعمر: ما رأيت لك مهمة مثلها منذ أسلمت.

(٥) العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف: عم رسول الله ﷺ. ولد قبل النبي بسنتين. شهد بدراً مع المشركين مكرهاً فأسر فافتدى نفسه ورجع إلى مكة ويقال: أنه أسلم وكتم قومه ذلك، ثم هاجر إلى المدينة قبل الفتح بقليل فشهد الفتح وثبت يوم حنين. توفي عام (٣٢هـ). راجع: (الاستيعاب: ٣/٩٤، والإصابة: ٢/٢٦٣، وأسد الغابة: ٣/١٠٩).

(٦) في الأصل المخطوط: ولا نسبة.

أخبار آحاد لا يثبت مثلها، ولو ثبت لما كان بينها وبين النص شبهة ولا مقاربة؛ كقوله ﷺ (ردوا علي أبي)[١]، وما روي من تشفيعه في مجاشع بن مسعود السلمي- وقد التمس البيعة على الهجرة- بعد أن قال يوم الفتح: لا هجرة بعد فتح مكة، فأجابه ﷺ إلى شفاعته، ومثلما ادعوه إلى أنه سبق الناس إلى الصلاة على رسول الله عند وفاته[٢]، وحديث الميراث[٣]، وحديث الدور[٤]، وما أشبه ذلك مما لا دلالة فيه على ذلك، ولا ظاهر ولا باطن، ولا صريح ولا فحوى، وإنما يدل على تفضيل وتقديم، وأما تعلقهم بأنه يستحق الميراث لأنه العم، وأنه يستحق وراثته المقام كما يستحق وراثته المال ففساد ذلك ظاهر؛ لأن المقام لا يورث ولا يجري مجرى الأموال الموروثة، وعند أكثر الأمة أن النبي ﷺ غير موروث المال، ومن جعله موروث المال ذهب إلى أن بنته وأزواجه [هن] المستحقات المال دون العم.

ودليل آخر على بطلان ما ادعوا للعباس: إن العباس قال لعلي عليه السلام: امدد يدك أبايعك فيقول الناس: عم رسول الله ﷺ بايع ابن عمه

(١) لم أعثر على هذا النص في ما بين يدي من الكتب التاريخية. ولكن فيها كثيرا من النصوص المروية على النبي ﷺ في بيان مكانة للعباس ومنزلته الجديدة. راجع: (الاستيعاب: ٣/٩٤٢، وذخائر العقبى: ١٨٦/١٩٧).

(٢) لم أعثر في كتب التاريخ الشهيرة على دليل يؤيد هذه الدعوى.

(٣) في ذخائر العقبى: (١٩٤) قال رسول الله ﷺ: (العباس عمي ووصيي ووارثي).

(٤) كذا في الأصل، ولعله الصحيح فيه: (حديث الدار)، وهو الحديث الذي رواه محب الدين الطبري في ص١٩٥ من ذخائره، وخلاصته أن النبي ﷺ طلب من العباس أن لا يبرح هو وولده الدار حتى يأتيهم، فلما جاءهم جمعهم ولفهم بملاءته ودعا لهم.

فلا يختلف عليك اثنان[١]، فلـو كان منصوصا عليه بالإمامة لما قال هذا[٢] لابن أخيه.

ومنها — إن الإمام يجب أن يكون عالما بدقيق الدين وجليله حتى لا يشـذ عليه علم حادثة، وأجمع الناس على أن العباس لم يكن بهذه الصفة.

وقال — رضي الله عنه-: يوصف القديم بأنه شاكر بمعنى أنه مجازٍ على الشكر؛ لأن المجازي على الشيء يسمّى باسم ذلك الشيء كما قال سبحانه: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾[٣].

وفي وجه آخر- وهو حسن- : من أنه فاعل بمعنى مفعول، شاكر بمعنى مشـكور، كما يقال: رداء ساحب بمعنى مسحوب، فالشاكر بمعنى مشكور. وهذا وجه حسن.

وقال- رضي الله عنه- في أحكام أهل الآخرة: سـقوط التكليف عـن جميـع أهل الآخرة واجـب؛ لأن أهل الثـواب والجنة يجب أن يكونوا مبرئين من المشاق والاتصاف[٤] بالتكليف، وكذلك أهل النار والعقاب، فلو جاز أن يكونوا مكلفين لجاز أن تقع منهم توبة يسقط

(١) نقل ذلك ابن ابي الحديد في شرحه لنهج البلاغة: (١ ٥٣) ط. مصر.
(٢) في الأصل المخطوط: هو.
(٣) سورة الشورى -٤٠-
(٤) في الأصل المخطوط: والأوصاف.

بها العقاب عنهم، والإجماع مانع من تجويز استحقاق ثواب هناك أو عقـاب، وقوله تعالى في أهل الجنة: ﴿كُلُوا وَاشْـرَبُوا﴾ [١]، ليس بأمر على الحقيقة وإن كانت له صورة عند أبي علي وأبي هاشم، لكن هو زيادة في سرورهم، وإنما يكون الأمر تكليفا إذا انضمت إليه المشقة.

فإن قيل: فأهل الجنة لابد يشكرون الله على نعمه؟

قلنا: الشكر بالقلب راجع إلى الاعتقاد، و[كذا] إن كان باللسان، ولأن لهم فيها لذة فيكون بذلك غير مناف للثواب، ولا يجوز أن أهل الآخـرة مضطرون إلى أفعالهم على مـا ذهب إليه أبو الهذيل[٢]؛ لأن الاضطـرار في الأفعال يذهب لذتها والسـرور بها، والتخيير فيها أبلغ في اللذة والمسـرة، لأن الله إنما رغّبنا في وصول الثواب إلينا في الآخرة علـى الوجه المألوف المعروف في الدنيـا، وإنما يكون ذلك على وجه التخيير، وإذا تأملت القرآن وجدته دالا على أن أهل الآخرة متخيرون لأفعالهم؛ لأنه تعالى أضاف إليهم الأفعال فقال: يأكلون ويشـربون ويحبرون ويفعلون، وذلك يقتضي أنها أفعال لهم لا ضرورة فيهم، وقوله

---

(١) سورة الطور -١٩-

(٢) أبو الهذيل محمد بن الهذيل بن عبيد الله بن مكحول العبدي المعروف بالعلاف. شـيخ البصريين في الاعتـزال ومن أكـبر علمائهم. ولد عام إحدى- وقيل: أربع، وقيـل: خمس- وثلاثين ومائة، وورد بغداد، وتوفي عام (٢٣٥) بسـر من رأى – على بعض الروايات- وله عدة كتب راجع: (فهرست ابن النديم: ١، وتاريخ بغداد: ٣/٣٦٦، ووفيات الأعيان: ٣/٣٩٦، والكنى والألقاب: ١/١٧٠).

تعالى: ﴿وَفَاكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ﴾ [1]، صريح في أنهم مختارون، فإذاً ثبت أنهم غير مضطرين إلى أفعالهم.

والحمد لله على التوفيق، ونعوذ بالله من الخذلان.

[تم بحمد الله تعالى، وحصل الفراغ منها عشية الخميس غرة ذي [ال] حجة الحرام سنة ثلاثمائة وتسعة وعشرين بعد الألف من الهجرة على مهاجرها آلاف تحية والسلام، في جوار حجج الله تعالى وأوليائه دار مهاجرهم وسكناهم ومسقط رأسهم بلدة سامراء على يدي الأحقر محمد محسن بن علي الطهراني الشهير بآقا بزرك غُفِر له ولوالديه.]

(تمت الرسالة)

(١) سورة الواقعة - ٢٠ -

الفهرس

مقدمة الناشر ٣
سيرة المحقق الشيخ محمد حسن آل ياسين ٥
مقدمة في الأصول الاعتقادية ٩
فصل في العدل ١٥
فصل في النبوة ١٦
فصل في الإمامة ١٦
فصل في الوعد والوعيد ١٧
مسألة وجيزة في الغَيبة ١٩
مجموعة في فنون من علم الكلام ٣١